الفصل السادس

الدوافع الدينية والقومية للديمقراطية

نشأت الديمقراطية الإسلامية بمضمونها لحقوق الإنسان الكاملة وشكلها المُجسّد في شورى الحكم في أحضان الدين الإسلامي. فالمسجد في الإسلام هو أساس الدولة والمجتمع فهو ليس معبدا لاهوتيا للرهبان بل مركزا سياسيا وجامعا علميا ومنتدى ثقافيا وبرلمانا شعبيا لأفراد الأمة الإسلامية ففيه يتحاورون ويتناقشون وينتقدون ويتحزبون ويبايعون الحكام.

لقد كان المسجد أكبر منبر للديمقراطية في ممارسة حقوق الإنسان وحرياته وخاصة حرية التعبير عن الرأي والفكر والنقد في علنية شعبية دائمة. أما الكنيسة المسيحية فقد كانت معبدا لاهوتيا وبيتا للرهبان كما كانت مصدرًا لظلم واستبداد الباباوات والقساوسة والكهان المسيحيين، فهي لم تُعلِّم الناس في الشعوب الأوروبية سوى تقديم فروض الولاء والطاعة لرجال الكنيسة وحلفائهم من الملوك والحكام الإقطاعيين والإذعان للاستغلال والابتزاز والفساد، كما أنها حاربت حرية الرأي والفكر والبحث في الثقافة والعلوم المادية والطبيعية. ولذلك قامت الديمقراطية الغربية بعيدًا عنه الكنيسة بعد أن تحررت من سيطرتها وأفكارها الرجعية المتخلفة في سلب حقوق الإنسان وحرياته العامة باسم تعاليم الدين المسيحي زورا وبهتانا واعتمدت في تنظيم حقوقها وحرياتها أساسًا على منطق العقل الإنساني وقوانين الطبيعة الكونية للأرض. غير أنها لم تنبذ المسيحية كدين من كيان المجتمع والدولة وإنما جردت الكنيسة فقط من سلطاتها السياسية والمدنية بفعل حركات التحرر القومية والنهضة الفكرية للشعوب في أوروبا التي استلهمها واستنار بها قادة الاستعمار الاستخرابي الأوروبي في محاربة آخر خلافة إسلامية عثمانية من خلال إحياء وتحريك حركات القوميات التركية والعربية والإيرانية والهندية وغيرها لتكون المسخ

البديل للدين الإسلامي في بناء الدولة والمجتمع في العالم الإسلامي منذ القرن(١٩) التاسع عشر وحتى اليوم. فالديمقراطية الإسلامية كانت تتقوى وتتطور وتتوسع كلما كانت علاقة الدولة والمجتمع قوية بالدين وكلما ابتعدت الدولة عن الدين في المجتمع الإسلامي ضَعُفَت وهَزُلَتْ في مضمونها الحقوقي للمواطنين أو شكلها الشوروي في الحكم. وعليه فإن أي محاولة لأعداء العروبة والإسلام من دعاة الحداثة العلمانية والتغريب الإفرنجي والليبرالية الفردية في تقليد الديمقراطية الغربية الأوروبية تهدف أساسًا إلى عدم التمكين من قيام الديمقراطية الصحيحة بواسطة ضرب الجذور الاجتماعية والأصول الثقافية لينابيع الديمقراطية الأصلية التي نشأت في أحضان المسجد والإسلام. ولذلك فإن الديمقراطية في البلدان العربية والإسلامية لن تكون صحيحة البنيان وقوية الأساس ما لم تستند على أصولها في الشريعة الإسلامية وجذورها في الثقافة العربية وترتبط بعصورها الحديثة في مختلف العلوم الطبيعية والمادية والتجارب الإنسانية. ففي الفصل الثامن والعشرين من (مقدمة ابن خلدون) يقرر عالم الاجتماع بعبقريته الفذة في إحدى ملاحظاته الدقيقة بأن العرب أبعد الأمم عن سياسة الملك.(بناء الدولة الحضارية) حينما يتركون الدين الإسلامي كما يقرر أيضًا أن العرب لن تقوم لهم دولة حضارية إذا لم يقترن فيها أمر السياسية بالشريعة وأحكامها مؤكدا بذالك علاقة الإسلام بالديمقراطية .

إن الإمبريالية الغربية لم تقتصر على محاربة الإسلام -الذي هو منبع الديمقراطية- وحاضنها، بواسطة إحياء القوميات والعصبيات المنافية لروح الدين الإسلامي التي ساعدت على تفكيك دول الإسلام ومجتمعاته والخلافة العثمانية وإنما واصلت حربها فيما بعد على تمزيق وشائج العروبة والإسلام من خلال محاربة اللغة العربية الفصحى (لغة القرآن والسنة) بكل الوسائل الظاهرة والخفية في كل المجالات التعليمية والإعلامية والرسمية بخلق مناخ ثقافي وسياسي وحكومي يساعد على انتشار اللغات الأجنبية واللهجات العامية الإقليمية التي تلوث العربية الفصحى بتخريب قواعدها وتركيباتها ومفرداتها وتشويه نطقها كل يوم، كما دفعت أيضًا بتخليق الحركات والأحزاب الانعزالية والماركسية المعادية للعروبة والإسلام منذ أوائل القرن

العشرين بين أوساط الأقليات العرقية والدينية والفئات الاجتماعية والمضطهدة أو المحرومة لإحداث مزيدٍ من تفكيك وتحطيم العروبة والإسلام وتمزيقها بالمذهبية والإقليمية والعرقية والعصبية حتى توَّجته السياسات الحالية للأعداء بالحرب الشاملة ماديًا ومعنويًا على الإسلام شريعة ونظامًا وبلادًا وبتشجيع دعاوى التفرقة والتجزئة والتقسيم للأوطان والشعوب الإسلامية تحت راية الديمقراطية الليبرالية المزعومة للغرب الاستخرابي مع مغازلة بلهاء لدعاة الحداثة العَلمانية والليبرالية السياسية والاقتصادية وأنصار التقليد الأعمى من المغفلين والغافلين الحالمين بشكليات الديمقراطية الغربية الموعودة على أنقاض الإسلام.